







كتاب **النكاح** هو عقد موضوع للملك **النكاح** اي
حفل استئناف ازوج من المرأة فالعقد ربط اجزاء النكاح
اى الایجاب والقبول شرعاً لكن هنا ازيد بالعقد
اى حفل بالبصدر و هو الارتباط لكن النكاح هو الایجاب
والقبول مع ذلك لا رتباط و اتفاقاً فهذا لا يشرع
يعتبر الایجاب بالقبول لانهما اركان عقد النكاح لا امر
خارجيّة كالشرط و الخدمة وقد ذكرت في شرح التفريح
فصل النكاح بسبعين فان الشرع حكم بن الایجاب والقبول
الموجهين حسماً بربط ازوجها طلاقه فنجحد معنى
شرعى يكون طلاقه الشرعي ازاله بذلك المعنى بسبعين
فالله اول بذلك المعنى المجمع المركب من الایجاب والقبول
مع ذلك لا رتباط الشرعي لأن بسبعين وهو محدد بذلك
المعنى الشرعي والایجاب القبول آلة له حماستهم البعض لأن
لأن كونهما اركاناً ينافي ذلك ولا شك ان عمل
اربعاً فالعملية الفعلية المعاقدان والماديات الایجاب
والقبول والصوريّة هو الارتباط المذكور الذي يعتبر الشرع





دوجوده والغائية المتصالحة بالسماحة وانما قد
عقد موضع لازم السبع والبرهنة ومحوه بما ثبت به ملك المنشة
لكن غيره موضع له فلما قد سمع السبع ومحوه في محل لا يخل
بالامتناع بخلاف النكاح وهو سيفه بأبيه وبنول نفظه
ماضي كزوجت وزوجت او حاضر مستقبل كزوجني قع
زوجت وآن لم يعلمها معناه الانعقاد به الارساط
الشعر المذكور والمراد بالستير الامر قوله زوجني خدف
مسحوله محوز وحي ابنته اونفشك واعلم ان زوجي
ليس في الحقيقة ايها بابل مرسوكيل ثم قوله زوجت ايها
وقد يقال فان الواحد يتول طرف النكاح بخلاف السبع فانه
اذا قال يعني به الشئ فحال بعث لا سيفه السبع الا ان
يقول اشتربت فان الواحد لا يتول طرف السبع وذكر
لان حفظ العقد يرجع الى العاقد في باب السبع واما النكاح
تحتقر رجع الى الزوجة والزوجة والعاقدان كان غيرها
وهو غير حض وقولها داد وپدرفت بلا ميم بعد ما
وپدرفت اي اذا قبل ملأة خوب شتن را بزمي انبلا

داد فحال داد قبل لآخر بذر فتن فحال بذر فتن
بحذف الميم بصبح النكاح كسب وشراب اي لقتل
السباع فروضتي فحال فروضت ثم فحال لكتبه خبرى
فعال خبر بد بصبح السبع ولا يقولها عند الشهور ما زان
وشويم وبصح بلفظ نكاح وزوج وهمية وتمدك
وصفة وسبع وشراب لا بل فقط آحادرة وآحادرة
ووصية لفظ المختصر هذا وبصح بلفظ نكاح وزوج
وما وضع لتمدك العين حالاً بها هو الصابط خلاص
بل فقط الاصادر والاصادر لانهما لم توضعا لتمدك
العين ولا بل فقط الوصمة لانها وضفت لتمدك العنة
لا في الحال فاللفظ الذر وضع لتمدك العين اذا طلاق
ويكون القرنية دالة على ان الموضع لغير مراد
يكون الزوجة حرّة بثبت المغر المجازي وهو ملك المنشة
فان ملك العين سبب ملك المنشة فيكون اطلاق لفظ
السب على المرتب وعنه ان ضيق رحى الله لا يخص بهذه
اللافظ وانفصاله بل فقط البرهنة حفص بالنصيبي

لقوله تعالى خالصة لك ونقول نعم ان واهبها فـ ^{ذلك}
والمجاز لا يخص بخاصة الرسالة وقوله خالصة لك في عدم
وجود المهر او احلاطها بهم خالصة لك اي لا يخل لاصد
لنك حسن وشرط سواع كل واحد لفظ الآخر وحضور
حسن او وجوه حسن خلاف ذلك ففي رواية اد عنده
لابن الصح اذا شهاد الرجال مكلفين سبعين معا
لفظها فلابن الصح ان سمعا متفرقين كما اذا انكى بحضور واحد
هم بـ ^{هم} بـ ^{هم} وحضر آخر فاعاد ابخصوصيه وصح عنده قيام
ار محمد وبن في قذف وعنه اعمس وابنی الرزقين
وابنی احمد بهما في الآخر لكن لا يظهر بها ان دعى
التفبيب اي اذا انكى بحضور ابني ابرهون فان دعى
بهم تقبل شهادته انسيله اما اذا ادعى المراة تقبل
شهادتها وان ينكى بغيرها اعني الزوجة ان دعى لا تقبل
شهادتها وان دعى الزوج تقبله كما صحي نكاحهم
ذمة عند ذمتين ولم يظهر بها ابن محمد فان شهادته
الكافر على المسلم لا تقبل وان دعى المسلم تقبله امر الغر

امر الخواں بنکح صغیره فلکح عند فرداں حضر ابو میا
صح و لا فلا فیاں الای دا کان حاضر اتقبل عباره
الکیل الى الای فصر کان الای عاقد والکیل
مع ذلک الفرد شد بعدن کاپ بنکح بالغه عین خود
ان حضرت صح و لا فلا فصر کان الای عاقد
والای فد لک الفرد شاہان و عباره المختصر بـ ^{نیا}
والکیل شد ان حضر مرکله کانوی ان حضرت میشیه
بالغه و حرم على الماء اصل و فرعه و اخته و بناته میشیه
اخیه و عمه و خالته و بنت زوجه و طشت و ام زوجه
و آن کم توطن و زوجة اصل و فرعه لفظ المختصر و حمد
اصل و فرعه و فرع اصل العرب و صلیبه اصل السعید
فالل العرب الای الای و فرعها الاخوة و الاجوه
وبنات الاخوه والاخوات و ان سفلت فیچم جمیع ایه
والاصل البعید لا جداد و الحدات فیچم بنات هولاء
الصلیبه اي العنت و الیکات لایه اولایه
وکذا عمات الای و الای و عمات الحد و الحدہ لکن بنت

هؤلادان لم تكن صلبيه لا حرم كفت العم والعمه وفت
الحال وحاله دخل بزه رضاعي ندا اشتمل عده اف ندا
كفت الاخت مثلاً يشمل البنت الرضاعية لاخت النسبيه
والبنت النسبيه لاخت الرضاعية والبنت الرضاعية جدة
الرضاعيه وخرج عن نسبه ومسوته وعاسته منتظور
الي خرجها الداخل شهده واصلمن المسن شهده عند ندا
ان يشتهر تقليده ويتدرب به فعى النساء لامكون لأن هذا
وأقام في الرجال ان يشتهر الله او بروزاد الانتار الصحيح
وما دون تسعة سنين ليست بمشتهرها وهي فعى اعلم
ان بنت تسعة سنين او أكثر قد تكون مشتهرها وقد لما
دبر اختلف بعظام ابنته وصغرها اما قبل ان تسعة سنين
فالتفوارق على ابتها ليست بمشتهرها وأجمع بين الأخرين
نكاحاً وعدة ولو من بابين دو طلاق بكل بفين وبين
ام اثنين ابتها فرضت ذكر الـ نكاح الآخر عباره فثبت
ندا وبحكم نكاح امرأة وعدتها نكاح امرأة ابتها فرضت
ذكر الـ نكاح الآخر دو طلاق ملكاً وكذا وطلاق ملكاً

وطلاق نكاحاً وملكها لان نكاحها فإن نكحها لابطأ وتحده
حتى حرم الآخر إلى كون المرأة في نكاح رجل وفي عدته
ولو من طلاق بابين بحكم نكاح امرأة ابتها فرضت ذكر الـ
لن نكاح الآخر وابيضاً بحكم وطلاق هذه المرأة بكل بفين
اما وحل احد بها بكل بفين بحكم وطلاق الآخر نكاحاً
و ملكها بفين لكن لا بحكم نكاحها حتى ان نكحها لابطأ
واحدة حتى بحرم عليه الآخر ويندا معنى ما قال المصنف
فإن زوج اخت امينة وطلاقها لابطأ واحدة حتى بحرم
احد بها علمه اما بازاله الملك عن كلها او بعضها
او بالزوج وان ترزوجهها بعقدتين ونسي الاولى فرق
و لها نصف حرم لان النكاح الآخر طالع غير مرخص للمهر
والنكاح الاول صح وقد فارق الاولى قبل الوطء فبحسب
المهر ولابد برسم بوفرض بها وانما قال بعقدتين حتى
لو رزوجهها بعقد واحد بطل نكاحها فلا يجيب بئ من المهر
لابفين أمراة وافتت زوجهها لامصرها لان بنت الزوج لو
فرضت ذكر الـ الجان ابن الزوج فهو حرام اما المرأة الآخر

لورضت ذكرى لاجرم عليه تكملة
وصح نكاح الكتابة
والصائبة المؤمنة ببني المقيرة بكتاب لا يزيد كوكب
لأكثرب لها . واعلم ان سكاح الصائبة يحفل عنده جسم
لا عسر بها فضل هذا الاختلاف بينه على تفصير الصائبة والكتاب
زعم ان الصائبة من مثل الكتاب فان كان كذلك يجوز
نکاح الصائبة وهي زعما انه من عبادة الكواكب لا كتب
لهم فكتوب كان كذلك لا يحفل نکاحها ثم عطف على نکاح الكتابة
قوله ونکاح المحرم والمحنة والامم المثلية والكتابية
وفيه خلاف اشترى رحمة الله بنا ، على ان التخصيص بالوصف هو
تفى الحلم على عداته لاعنة فقوله تعالى من فتنكم المؤمن
يتفى حوار نکاح الكتابة عنده ولو مع طول حمره المراد
بطول الحنة القدرة على نکاحها بان يكون له حرارة ونفقة
وفيه خلاف اشترى رحمة الله بنا ، على ان التعليق بالتشريع حسيبي
العدم عدم الشرط فقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا دللا
على انه لو كان له طول الحنة لم يجز نکاح الامامة اما اخنة ف فهو
ساكت عن هذا الحلم ويسقط الحلم على تقدير الطول على اجل الاصلي

الاصلى وكذا في الامامة الكتابية والحرمة على الامامة او بع
من حوارز واما فقط والبعض يضعها وحيث مس زان ولا يتوطى
حتى تضع محلها وموطوة سيدنا او زان اي يجوز نكاح
اممه وظاهرها سيدنا ولا يحب على الزوج الاممية وكذا نكاح
من وظاهرها يصل بالزاني ولا يحب على الزوج الاممية ولكن
ضمت الى حمرته اي تزوج امرأة من بعده واحد وفديها
حمرته عليه صحة نكاح الاخرى لان نكاح امرأة وسيدة وحمرته
والوثيقة وخطبته في عدة رابعة بهذه الامر واما ما يجيء
الثالثة في عدة النسبية وامامة على حمرته او في عدته بعد حمل
من بسي وحمل ثبت نسب محلها ولو كانت بهي تم وله حملت
من سيدنا اي تزوج سيدة حملها لا يجوز نكاح لأن محلها
ناسب النسب اى افرادها بالذكر وان كانت داخلة في
وتحمل ثبت نسب محلها لانه قد نسبته ان ولد حمانا النسب
فلا يعلم حكم نكاحها فرودها بالذكر وهو له ولد بهي تم وله اى
فالذك و مثل هذا الكلام يستعمل في مقام نحتاج الى المساعدة
لان اصحاب المي ثبت نسب محلها اما منكرة او مستورة

فالمكوحه هي الفراسى القوى فدفع نوح بمأموره من ذلك
بالفراسى القوى قال بطرس نوح حمل ثوب محمدها وأطلق
الفراسى غير قوى والبيضاء ذكر ابن نوح موطدة السيد مجح
المغرب وهم صحة نوحان الذى لم يحيى فناها موطدة السيد غال
بطرس نوح حمل ثوب محمدها وأطلق مطردة
السيد بن المقرب رحب صحة نوحان فمع ذلك بطرس نوح
ما عنيه رثوت نسب محمدها ونوحان المسنة والموقت صوره
ان يقول الرجل لمرأة امسك بك لمندة بكذا ام الملا وصوت
المرفت ان متوازن وحيث بكذا الى تهدى **باب الولى للكفو**
تفقد نوحان حربة مخلافة وقوس غير كفون جادل وللآخر ارض سها
اى يلوى حربة اخرى في غير الكفو وزوجين من زهار عن يمين
حضرته رجل عدم حوان اى نوحان من غير كفون وعدله قوي
قضى خان رحمة اعلم ان الحرة العقلة الدافع اذا زوحت
عنه اى حضرته رحمة واجد رحمة سعيده دني روايه عن يمين
لا يفقد الاموالى وعند تحرير رحمة سعيده مرفق على احرازه
وعند ما لا يقدر ان فتحي رحمة الله لا يفقد بعارة الله واما مائدة

واما مائدة الكفو في طاهر الرواية النحو من غير كفون عيده
لكن يلوى الاخر ارض اى شافعى وان شافعى اجاز وفي رواية
احسن عن يحيى حبيب رحمة الله لا يفقد ولا يجيء وللبيضاء
وثوابها اعلم ان ولاية الاجبار تامة على الصغره دون
البالغه وعذلان فهى نابه على البدر وان التيب فلذلك الصغره
تجبره اتفقا لا التيب باللغه اتفقا والبدر باللغه لا يجيء
عنهما وتجبره عنهما والتيب الصغره تجبره عنهما لا تجبره عنهما
كل ولل خلقه ولاية الاجبار وعنهما اى رحمة الله الامر المجر
ليس الا ادب واجبه وصحتها وضلالها وبكتاؤها باصبوه
اذن ومحظه رد حين استدانته او بعد بلوغ الخبر بشرط المسئه
الزوج لا يلد فيها هو الصحيح التصرف في صحتها راجع الى البدر باللغه فإذا
استدانتها الولى فكست كان رضاها اذا بلغ اليها خبر
نحوها فكست خارج رضا، لكن بشرط المسئه الزوج حتى لو
لم يدرك الزوج فكذلك لا يكون رضا والشرط طلاقه ذكر المهر ولو
استدانته غيره او غيره ولل اقرب فرضا ما بالقول كانت
اى لو استدانتها الاجنبي او ولل بعيد فارضا، لا ينبع بالاعو

تفليس هو طوال مكتبه في
الله تعالى بعد ادراكها حتى وجدت
من عذر الابكار دير

طريق النسب والرائل بخارتها بوئية او حضرى وحراصه
او غنيس زن بحر حكم اي ما حكم الملك في ان سكرها وواها
رودت اولى من قوله سكت اي قال الرفع للملك اللغة
معهم النكاح سكت وقال رودت فقول قل
وتفيل بنتيه على سكرها ولا يختلف بهي ان لم يقيم البنية هنا
محبها في حسيه روى ابي بن ابي علي انه لا يختلف في النكاح وللدون
انكاح الصغير والصغيرة ولو ثبتا هذا اصر ازعن قول
الله تعالى روى انه ثم ان زوجها الات او الحمد لرمد وفي غيرها
فسيخ الصغرى حين تلقوا ادخلها بالنكاح بعده اي اذا كانا
على ملين بالنكاح فلهم الفتح عند البيوع وان لم يكون ماعين
فلهم الفتح حين علما ببعض البيوع وفيه خلاف اذ فهم خاف
زوجي غير الات او الحمد قبل البيوع لا يصح عند هذا ذكر ان الوجه
المجهور الات او الحمد وسلكت الملك رضاها اي حسنة
البيوع او العدم بالنكاح بعد البيوع ولا يحيى حسبي ما الى اخر
المجلس وآن جريئت به اي بني رفائل لدار اذا سكت بعد
البيوع او العدم بناء على اتها لم تدع اتنها اكيه بريطانيا

خبرها فان سكرها رضي ولا تعد بالجمل سلف
المعقة اي اذا اختفت الامنة ولها زوج ثبت لها
الحدار فان لم تقدم اتنها اكيه بريطانيا سكرها
لا شفاعة للتسلم بخلاف احوال فان طلب العزم خرضية
على كل مسلم وسلمه حباب المقصورة لا تعد رقان قل كلما منا
في السر حال ببر عها وهي قبل البيوع غير مطلقة باسره
قدما اذا راهن الصبر والضبية فاما ان يجيء اليها
تعلم الاماكن واصحابها او وجوب على ولتها التعلم
ولا ينبع ان يسر كاسدي فما عليه سلام حرفا اصلها
بالصلوة او اذا بلعوا سيف وااضر يوم اذا بلعوا عشر
بخلاف المعقة وحيث الغلام والنبيب لا يبطل بلا خطا
ضرح او ولاته والصرح ان يقول رضيت والد لا زان
يفعل ما بدأ على الرضا كالقبلة والمس والتباينا الغلام
وقوله وشرط الفضلا يخرج من نوع عبارة
النقوش بالفتح اشارا الى الفرقه الرافعه هذين
اخذ رسم فتح بلا طلاق ولهم اصحاب من الاشتراك
ولا طلاق اليها والآخر المترتب على كون الفرقه
بسخا شتان الاول امر لزوج قل الرضي اجل احوال
لا يجيء تصرف المهر وحيث الطلاق واما بعد احوال
فيه تبدل الحال بالآية استثنى عطف بعد صبحه
مررت وآثر الفتح لا يظهر في المدن التي
زيمها الزوج بعد الفتح يملأها ببطاقة ثابت
آخر جيل

فَلَمَّا أَحْبَبَ رَأْطَلاقَ عِنْدَنَا بِالنَّسَاءِ فَلَمْ يَعْتَدْ
صَرَّ الْمَكَانَ لِلنَّوْجِ عَلَيْهَا ثُلَثَةِ تَظْلِيقَاتٍ بَعْدَ مَا كَانَ
بِتِطْلِيقِهِنَّ وَيَكُونُ الْفَسْحَاجُ اسْتَاعَ عَنْ هَذَا ذِلْكَ حَيْثُ
إِلَى اسْتَاعَ الْقَصْنِيُّ وَإِنْ مَاتَ أَهْرَمِيُّ قَبْلَ النَّوْمِ تَلَمَّعَ
أَوْلَادُ الْعَصِيمَةِ بِهِنَّ إِنْ ذِكْرُ تِصْلُبٍ لَا يُوْسِطُ إِنْ شَاءَ أَهْرَمِيُّ
الْعَصِيمَةَ كَمَا لَمَّا تَلَمَّعَ أَوْلَادُ اسْتَعَرَتْ عَصِيمَةٌ بِالْمَالَيْنِ فَلَمْ يَلَمِ
لَهُ عَلَيْهَا الْمَجْنُونَةُ وَكَذَا الْعَصِيمَةُ مَعَ السَّعْدِ كَمَا لَمَّا تَلَمَّعَ
الْبَسْتَنَ لَا يَلَمِ الْمَاجِنَةُ كَمَا لَمَّا تَلَمَّعَ الْمَجْنُونَةُ عَلَيْهِ مِنْهُمْ
وَلِلْجَبَّ إِنْ قَدْرَمْ كَجَبَّ وَإِنْ سَفْلَتْ نَمْ إِلَلَ وَإِنْ عَلَامَ كَجَبَّ
إِلَلَ الْقَرِيبَ كَالْأَنْ شَمْ بَشَوَهُ وَإِنْ سَفْلَوَاتْمَ كَجَبَّ الْأَلَانِ
كَالْأَوْمَ شَمْ بَشَوَهُ وَإِنْ سَفْلَوَاتْمَ كَشَعَمَ كَشَعَمَ كَشَعَمَ
الْأَرْبَتَ قَارِبَتْ نَمْ الْمَرْجِحَ كَجَبَّ الْقَرَابَةَ إِنْ صَوْمَ الْعَيْمَ
عَلَى الْعَلَانِيَ بِشَطَرَهِ وَلِلْكَلِيفِ وَاسْلَمَ فِي وَلِدِ الْمَيْمَ
الْكَافِرَتْ نَمْ دَوْلَرَمَ الْأَرْبَتَ قَارِبَتْ نَمْ سُولِيَ الْمَوَالَةَ
إِنْ سَلَانِ وَارْتَلَهُ وَلِيَعْمَرَهُ عَلَيْهِ إِنْ حَسَيَ قَارِسَهُ عَلَيْهِ إِنْ

ولا معمق ابوده كعوالدات ابوبن حوشين و ديانه فليس
قد سئل كعنوا بنت صالح وإن لم يعلمن في اختصار الفضيل
و عند بعض المتأخر رحمة الفاسق اذا لم يكون كعنوا بنت
از حل الصالحة وما لا فالمحرج عن المهر المعجل والنفقة لم يعوا
للنفقة إنما فالنفقة لدفع دين من ترثه ان الفضيل كعنوا
للنفقة وكذا اللعنة بالطريق الاولي لأن المحرج عن داء المهر
والنفقة الواجبين تتحقق مع زيادة التعيير والقاد على ما
لعله ذات اموال عظيمة به الصحيح لأن المال غاية وراجح
فلا يحيى بعد مماته الا ان يكون حيث لا يقدر على داء المهر
وهو المهر والنفقة ومحرجه في ذلك او حياماً ولكن من وراء
ليس يكفي لعطيه او زيارته او صرفت به نفسي وان حيث
باقى من عمرها اي من عمر مثلها فللموت الا اخر ارض خضراء
او يفرق ووقف نكاح فضولى وفضولى على الاجازة
اي حوزان يكون من جانب الزوج فضولى ومن جانب المرأة
فضولى فتسوق على اجازتها ويتولى طرف النكاح واحد
ليس لفضولى من جانب اي متول واحد لا يجيء القبيح

والقبولا ولا يشترط ان يتطلبه بما في نز الوادى اذا كان
وكيف منها فحال زوجتها اباه كان كافياً و هو على عده
اما ان يكون اصيلاً و ولها كابن العم شرفة حيث عمه الصغير
او اصيلاً وكيف اذا وحكت رجلاً ان يزوجها نفقة زوجها
من ابنتهين او ولدلا من ابنتهين او ولدلا من جنبه ولدلا
من جانب ولدلا حوزان يكون فضولها كما اذا كان اصيلاً
وفضولها او ولدلا من جنبه فضولها من جانب ولدلا
جانب فضولها من جنبه او فضولها من ابنتهين وصح
نكاح ابنته زوجها من اخر نكاح امرأة لآخره اي وخل
ان يزوجه امرأة فزوجه امرأة صح وانكاح الاب والجد
الصغير والصغير بعدين فليس او من غير كعنوا بالغيرة بما
اي لفعل الاب واحد عند عدم الار لا يكون للصغير و الصغير
حق الفسخ بعد البلوغ وان فعل غيرها فلهمان لفسخ بعد
البلوغ القافق وهو از نكاحها للار واحد بالغين او من
كون مذهب اي حنيفة رحمة خلاف لها ولا انكاح واحدة
من اثنين زوجها المأمور بواحدة لآخر اي امرأة ان

يرزوجه امرأة فزوجها امرأتين بعقد واحد لا يصح بخلاف كل واحدة
منهما اما زواج بعدها فالأول صحيح دون الثانية
بـ المحسن أقل عشرة دراهم هذا عندها وأما خلاف ذلك ففي
كل ما يصح منها في السبع سبع دراهم سواه كان عشرة او أقل منها
وتحسب هي ان سمي دونها وان سمي غيره اي غير دراهم
دراهم وهو ما العشرة او ما فوقها فالمسمى عند الوطى او يحيى
احدهما ونصف بطلاق قبل وطن وخلوة صحت اي الخلوة
الصحيحة وتحسب نصفها فان فلت لم يلتفت بقوله وخلوة صحت
فانه اذا كان قبل الخلوة كان قبل الوطى فقد لاتكون فائدة على
ان يكون قبل الخلوة الصحيحة ولا يكون قبل الوطى بآن وطن خلوة
صحيحة تكون وطن مع وجده المانع السعر كصوم رمضان وغيره
وصحت النكاح بلا ذكر حبر ومع نفيس وبخمر او خضراء وبهذا الذهن
خر الخليل فهو خمر وبهذا العهد فهو خمر وبثوب وبذاته لم يلتفت
وتعلمه القرآن وخدمته الزوج ايا لامانة ائمته قيد بالجراة
لوكان عبد ابي بخدمته وسحي وفى زوج بنته او اخته
على زوج بنته او اخته منه معاوضة بعقودتين اي صلح

اي صلح النكاح في صورة زوج بنته منه وقول معاوضة يمكن
ان يكون تبييرا او حالا عن التزوج اي حال كون الزوج تعيينا
لله العقد بذلك العقد ولذلك العقد بهذا وارقام مهرها
في الجميع عند وطلي او موت اكتفى بذلك الوطى ولم ذكر الخلوة لانه
اراد الوطى حقيقة او دلالة ففي الخلوة دلالة الوطى لاقامة
للدعى مقام المدعى وقول او موت اي موت الزوج او الزوجة
وعباره المختصر هذا وصح النكاح بلا ذكر حبر ومع نفيسه ونبي عيشه
متقوم وبمحمل حبر ويجب حبر المشتمل بماء او صفة فالوسط او ماء
اي صلح النكاح بمحمل صفة يحجب الوسط او قيمته ومتنه لازم يزيد
على نفيسه ولا تقص من حفته اي لازم على نصف المشتمل لا تقص
من حفته دراهم ونبيه بحاله **الصحابي** يقول تعالى على المسع
قدره الآية وعنده الامر خر حبر له سعيه بحاله وهي درع وخمار
وملحقة بطلاق قبل الوطى والخلوة اي في الصور المذكورة وهي
قول بلا ذكر حبر الحج وخدمة الزوج العوط وهي اي بحسبه الخدمة
في النكاح بخدمة الزوج العبد لها ولمفوضة مافرضها ان
او مات ومتنه ان طلاقت قبل وطن المفوضة هي التي تحصل
على زوج بنته او اخته منه معاوضة بعقودتين اي صلح



بلا ذکر حدا و علی ان لا مهر طحان ثم ان تراضیا علی مقدار فلکها ذلک
المفروض ان وظیرها او مات عنہ ولمسنیه ان طلاقها قبل از
وعند ابی یوسف و به قول ابن فرعون حمله طحان نصف المفروض

وَما زَبَرَ عَلَى الْمَهْرِ بَحْبُوبٍ سَقْطٌ بِالْطَّلاقِ قَبْلَ الْوَطْنِ وَصَحْ حَطَّاهُ
أَيْ حَطَّ الْمَرْأَةِ عَنِ الرِّزْقِ وَلَمْ يُرِكْ مَعْوِلاً لِحَطَّ لِبَلْ عَلَى الْجَمْعِ حَلْجَةَ
فَوَلَّ فَدَانٌ بِعْطَرٍ وَمِسْعَ فَنْدَلٌ عَلَى حَطَّ كُلِّ الْمَهْرِ وَبَعْضِهِ وَالْزَّيْدَةِ فِي
صُورَةِ رَادِ عَلَى الْمَهْرِ وَخَلْوَةِ بِلَامَانِعِ وَطَهْ حَتَّ أَوْ شَهْ خَا اَطْبَعَا
كَمْ ضَعَنَعِ الْوَطْنِ بَدَانَتْظَرِ المَانِعِ اَحْسَنِ وَصَوْمِ رَمَضَانِ وَأَهْلَهُ
لَهُضَ اَوْنَقَ حَذَنَتْظَرِ المَانِعِ اَشْعَرِ وَجْهَنَّمَ بَدَانَتْظَرِ
الْطَّبِيعِ لَا يَبْرَانِ كَمْوَرِ المَانِعِ اَشْعَرِ مَوْجَوَهَا اَفْهَمَا تَوْكِدَهُ اَيِّ
تَوْكِدَ الْمَهْرِ كَمْخَلَوَهَا مَبْتَدَأَهُ وَتَوْكِدَهُ خَبَرَهُ وَآعْدَانِ الْمَرَادِ بِالْخَلَوَهُ
اَجْنَانِهَا بِحَيْثَ لَا يَكُونُ مَعْهَا عَلَقَنِي مَكَانٌ لَا يَطْلَعُ عَلَيْهَا اَحْدَعُهُ
اَوْ لَا يَطْلَعُ عَلَيْهَا اَحَدٌ لِنَطْلَمَهُ وَيَكُونُ الرِّزْقُ عَالِيٌّ بِاَنْهَا اَمَانَهُ

لخلوة مجبوبي وعنتين ادخلي وصائم قضى في الاصح وذر را فيرو
و مع اصراره المتقدمة لا الصدمة كالصوم فرضي ونفذا
اي لا يكفي الخلوة حجحة مع الصدمة المفروضة كما في الصوم المفروض